كثيرا ما أستمع إلى قصص أتعاطف معها في بداية حديث السائق الذي أنا معه فهو يشكو لي لواعجه وهمومه من تصرفات رجال المرور واستخدامهم كل الطرق القسرية لمحاربته في رزقه ولكن ما أن نتجاوز إحدى المناطق (المتراخية) في تنفيذ القانون حتى يتأبط سائقنا بحزام الأمان خوفا من رجل المرور وغراماته وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على استخفاف السائق بالقوانين في منطقة يجد النظام فيها هشاً ولكن ما أن يشعر بأن القانون في منطقة أخرى يطبق وأن ردعه قوي حتى تجده صاغرا ومنفذا لكل التعليمات، على الجانب الآخر أنا لا أستثني رجلا أو دائرة المرور من أمور لمستها بيدي، تحيطها الشبهات والفساد الإداري والمالي، وكيف أن مخالفة القانون تتم برجال القانون ذاتهم من خلال تصرفات تمارس على الأرض لا يراعى فيها الخجل من حساب الله قبل حساب المسؤول.

رجل المرور والقانون والسائق.. ثلاث لا يجتمعون

السوّاق: رجل المرور يتحيّن الفرص لقطع أرزاقنا.. المرور: إنه القانون

كتب/ فرات إبراهيم

بالمرصاد لكل المخالفات

يحرر لي مخالفة، رجوته وقلت له باني لم اقم بأية مخالفة وكل ما فعلته هو شرب الماء ونزع الحزام لثوانٍ فقط ، رفض كل توسلاتي وحرّر لي مخالفة بـ٣٠ الف دينار وطلب مني ان اذهب والا سيحجز السيارة وقال لي بالحرف الواحد كل من يخالف القانون يحاسب، وبالصدفة جاءت سيارة لاندكروز جامها مظلل وتسير عكس السير وبها صافرة انذار يعني ثلاث مخالفات في لحظة واحدة فقلت له: لماذا لا تحاسب هذا أليس الجميع عنك متساوين في العقوبة عند خرق القانون، فالتفت الى السيارة المخالفة ثم قال لي بعصبية (هذا مو شغلك).

بينما يجد أسامة علي بان حزام الأمان حالة حضارية وتم تطبيقها في اغلب دول العالم، وان الشعوب المتحضرة ترى من التزامها بحزام الأمان جاء لحماية السائق من الحوادث العرضية في الشارع حتى وان كان هناك زحام في حركة السير فانه يحمي من الارتداد ومن الضربات غير المتوقعة للسيارة من كافة الجوانب.

وحول هذا الموضوع تحدث السيد مدير المرور العام قائلا:

عندما نتوجه بخطوة لتطبيق ابسط فقرات مواد قانون المرور تقوم الدنيا ولا تقعد من البعض الذي لا يريد أن ننظم حياتنا وسلوكياتنا وفق المبادئ الصحيحة التي تضمن سلامة المواطنين من خطورة الطريق. ولما أردنا أن نفعل تطبيق الفقرة الخاصة باستخدام حزام الأمان للأسف سمعنا من البعض الملاحظات التي تقول بأن الوقت غير ملائم لتفعيل هذه المادة ونحن نسأل هل المحافظة على سلامة السائق تتحدد بوقت؟ وما هو الوقت الملائم برأي المعترضين؟ وهل تسكت مديرية المرور العامة عن حوادث مرورية تسببت في قتل العديد من السواق لعدم ارتدائهم حزام الأمان. إذن متى في رأي البعض أن نطبق القواعد الصحيحة للسير والمرور ونحافظ على سلامة المواطنين. هل نبقى نعمل بنفس الاسطوانة القديمة الجديدة بأن الوقت غير ملائم . ألا يتعين علينا أن نبادر خلق وتكوين رأي عام مؤيد ومساند ومقتنع للتحذير من مخاطر هذه المخالفة. نحن متأكدون أن هؤلاء المعترضين لو عرفوا شيئاً عن خطورة مخالفة عدم ارتداء حزام الأمان لكانوا قد شاركونا الرأي في المساهمة لاتخاذ الإجراءات القانونية المثبتة في قانون المرور رقم (٨٦) لسنة ٢٠٠٤ الفقرة (ث) من البند (٢٩) من الملحق (ح) وكذلك البيان الآخر الصادر عن مديرية المرور العامة. وعلى السائق أن لا يستهين بخطورة عدم ارتداء حزام الأمان إذ أن هذه الخطورة تكون اكبر عندما يكون السائق في حالة وقوف وأي صدمة للسيارة من الخلف تسبب كسراً أو خلعاً في الفقرات العنقية أو أضراراً جسيمة أخرى للسائق، لذا ننصح إخواننا السواق ارتداء حزام الأمان حتى في حالة وقوف السيارة أثناء الاستخدام.... لماذا يطبق هذا القانون في معظم الدول النامية ونرى مستخدمي الطريق ملتزمين بارتدائهم حزام الأمان وفي بلدنا عراق الحضارة والرقي يستكثر علينا البعض بمبررات متخلفة غير منطقية لتأجيل تطبيق قانون المرور وبالأخص الفقرة الخاصة بحزام الأمان... هل يكلف السائق ارتداؤه لحزام الأمان وقتاً طويلاً؟ هل يتعبه ذلك؟ هل يتعرض السائق إلى مشقة ومعاناة حينما يرتدي حزام الأمان؟ وهل أن الحزام مشكلة حتى نطلب ترحيل حلها إلى وقت آخر... بعد كل ما تقدم هل هناك من يردد لماذا حزام الأمان؟

الاختناقات والزحامات

يقول غالبية السواق الذين التقيناهم بان السبب الرئيسي هو كثرة السيطرات المنتشرة في بغداد والذي علل البعض منهم ان وجود بعض هذه السيطرات يشكل عبئا على الدولة وعلى حركة السير، خاصة واننا في شهر رمضان.

الحاج حمد الله يقول: بالاضافة الى سيطرات الشرطة والجيش هنالك سيطرات المرور التي تشكل عبئا كبيرا على حركة السير، والتي اظن ان الوضع الحالي في غنى عن تواجدها ، لان تواجدها في الشارع يؤدي الى الزحام بسبب ان اغلب تلك السيطرات تبحث عن السيارات المسروقة وعن المخالفات في بعضها، واظن ان مثل هذا الامر في هذا الوقت لا داعي له امام هذه الاختناقات المرورية.

ويقول السائق (ابو احمد) حينما نطلب مبلغا عاليا يرفض الناس ونحن محقون في ذلك فهل يرضى احد بأجرة ٧ الاف دينار من منطقة جميلة الى العلاوي، والتي لا يستغرق وقتها اكثر من ربع ساعة بينما انا حتى هذا الوقت تجاوزت الساعتين وخزان الوقود شارف على الانتهاء ، نحن في حيرة لاننا نعمل لدى اصحاب التاكسيات وهم لا يعنيهم أمر الزحام أو عدم وجود (كروة) لأنهم يطالبوني بمبلغ في نهاية اليوم وعليّ تسديده.

بينما يجد علاء عمران انه بعيد جدا عن كل هذه المشاكل لأنه لا يعمل في النهار وكل عمله ينصب على زبائن الليل، ويقول: العمل في الصباح متعب مع الزحمة المرورية ومع الغرامات والسيطرات أما العمل بعد غروب الشمس فهو أفضل بكثير للسيارة ولي وكل ما أحصل عليه هو نعمة.

حزام الأمان وغراماته

يعتقد اغلب سواق سيارات الاجرة والخاصة بان حزام الامان لا داعي له وسط هذا الزحام الطويل، فالسيارة ما ان تتحرك متراً حتى تتوقف اكثر من عشر دقائق وخاصة في وقت الذروة، ويرى السائق عباس نعمة بان حزام الامان وجد للطرق السريعة وللمسافات البعيدة ويقول بأنه كثيرا ما ينسى ربط حزام الامان فيتعرض الى الغرامة.

ويرى سائق الكيا محمد كاظم علي أنه يحتفظ بمجموعة وصولات من الغرامات التي يجدها ظلما كبيرا وقع عليه دون اي وجه حق، ويقول: كنت في منطقة الصالحية وكان الزحام شديدا جدا وبسبب الانتظار الطويل والعطش كنت احتفظ بقنينة ماء وحللت الحزام لغرض شرب الماء، فوجدت عميد المرور يحرر لي مخالفة، رجوته وقلت له باني لم اقم بأية مخالفة وكل ما فعلته هو شرب الماء ونزع الحزام لثوانٍ فقط ، رفض كل توسلاتي وحرّر لي مخالفة بـ٣٠ الف دينار وطلب مني ان اذهب والا سيحجز السيارة وقال لي بالحرف الواحد كل من يخالف القانون يحاسب، وبالصدفة جاءت سيارة لاندكروز جامها مظلل وتسير عكس السير وبها صافرة انذار يعني ثلاث مخالفات في لحظة واحدة فقلت له: لماذا لا تحاسب هذا أليس الجميع عنك متساوين في العقوبة عند خرق القانون، فالتفت الى السيارة المخالفة ثم قال لي بعصبية (هذا مو شغلك).

بينما يجد أسامة علي بان حزام الأمان حالة حضارية وتم تطبيقها في اغلب دول العالم، وان الشعوب المتحضرة ترى من التزامها بحزام الأمان جاء لحماية السائق من الحوادث العرضية في الشارع حتى وان كان هناك زحام في حركة السير فانه يحمي من الارتداد ومن الضربات غير المتوقعة للسيارة من كافة الجوانب.

وحول هذا الموضوع تحدث السيد مدير المرور العام قائلا:

عندما نتوجه بخطوة لتطبيق ابسط فقرات مواد قانون المرور تقوم الدنيا ولا تقعد من البعض الذي لا يريد أن ننظم حياتنا وسلوكياتنا وفق المبادئ الصحيحة التي تضمن سلامة المواطنين من خطورة الطريق. ولما أردنا أن نفعل تطبيق الفقرة الخاصة باستخدام حزام الأمان للأسف سمعنا من البعض الملاحظات التي تقول بأن الوقت غير ملائم لتفعيل هذه المادة ونحن نسأل هل المحافظة على سلامة السائق تتحدد بوقت؟ وما هو الوقت الملائم برأي المعترضين؟ وهل تسكت مديرية المرور العامة عن حوادث مرورية تسببت في قتل العديد من السواق لعدم ارتدائهم حزام الأمان. إذن متى في رأي البعض أن نطبق القواعد الصحيحة للسير والمرور ونحافظ على سلامة المواطنين. هل نبقى نعمل بنفس الاسطوانة القديمة الجديدة بأن الوقت غير ملائم . ألا يتعين علينا أن نبادر خلق وتكوين رأي عام مؤيد ومساند ومقتنع للتحذير من مخاطر هذه المخالفة. نحن متأكدون أن هؤلاء المعترضين لو عرفوا شيئاً عن خطورة مخالفة عدم ارتداء حزام الأمان لكانوا قد شاركونا الرأي في المساهمة لاتخاذ الإجراءات القانونية المثبتة في قانون المرور رقم (٨٦) لسنة ٢٠٠٤ الفقرة (ث) من البند (٢٩) من الملحق (ح) وكذلك البيان الآخر الصادر عن مديرية المرور العامة. وعلى السائق أن لا يستهين بخطورة عدم ارتداء حزام الأمان إذ أن هذه الخطورة تكون اكبر عندما يكون السائق في حالة وقوف وأي صدمة للسيارة من الخلف تسبب كسراً أو خلعاً في الفقرات العنقية أو أضراراً جسيمة أخرى للسائق، لذا ننصح إخواننا السواق ارتداء حزام الأمان حتى في حالة وقوف السيارة أثناء الاستخدام.... لماذا يطبق هذا القانون في معظم الدول النامية ونرى مستخدمي الطريق ملتزمين بارتدائهم حزام الأمان وفي بلدنا عراق الحضارة والرقي يستكثر علينا البعض بمبررات متخلفة غير منطقية لتأجيل تطبيق قانون المرور وبالأخص الفقرة الخاصة بحزام الأمان... هل يكلف السائق ارتداؤه لحزام الأمان وقتاً طويلاً؟ هل يتعبه ذلك؟ هل يتعرض السائق إلى مشقة ومعاناة حينما يرتدي حزام الأمان؟ وهل أن الحزام مشكلة حتى نطلب ترحيل حلها إلى وقت آخر... بعد كل ما تقدم هل هناك من يردد لماذا حزام الأمان؟

غرامات المرور تقطع أرزاقنا

صفارات الإنذار في السيارات الخاصة

يحلو للبعض استخدام منبهات قوية ومزعجة للمارة ويجد البعض في استخدام منبهات ذات أصوات غريبة ما يجعله يشعر بالنشوة لانتباه الناس إليه أو حتى الخطأ بحقه وهي حالة غريبة أن يتلذذ البعض بإزعاج الآخرين دون أي مراعاة لحقوق الطريق أو مراعاة الذوق العام يقول العميد د.محمد مزعل طاهر في المرور العامة: في الآونة الأخيرة رصدنا ظاهرة جديدة من هذا المستوى وهي استخدام بعض السواق لصفارات الإنذار وهنا لا بد أن نحذر مستخدمي هذه الصفارات الخاص استخدامها بسيارات الطوارئ فقط بأنهم سوف يعرضون أنفسهم للمحاسبة القانونية وفق قانون المرور رقم ٨٦ لسنة ٢٠٠٤ الملحق (ا) التي أخطرت السائق وحذرته من(استعمال جهاز التنبيه الهوائي أو متعدد النغمات وواضعي سماعات كبيرة خارجية (مكبرة صوت) أو استعمال المنبهات بصوت عالٍ أو على شكل أصوات حيوانات غير التيّ تكون في المركبة أصلا من المنشأ، لذلك يجب على الإخوة السواق إزالة كل ما هو غير موجود أصلا في المركبة وخصوصا الوسائل التي تؤدي إلى إرباك الناس والسواق الآخرين وتسبب لهم الإزعاج والغرامة وحجز المركبة نتيجة ذلك لا تعود بالفائدة لرجل المرور فأما الغرامة فإنها تذهب إلى خزينة الدولة وأما الحجز فإنه مؤلم لرجل المرور والسائق ولعائلته، إذ أن المركبة التي تحجز لدى دوائر المرور بالتأكيد إنها تؤثر على السائق وتؤخر أعماله وكذلك تتضرر منها عوائل ربما تكون المركبة هي مصدر رزقهم ودخلهم اليومي وكذلك مديرية المرور العامة غير مستفيدة هي الأخرى من هذا إجراء ..

الأرقام والمعمل الغائب

يتهم المواطنون دائرة المرور بأنها لا تزال تتعمد عدم إصدار أرقام معدنية للسيارات التي يتم شراؤها من السوق، حيث لا تزال دائرة المرور متوقفة ومنذ أكثر من ثمانية أعوام عن منح أصحاب السيارات أرقاما لهم، وباستثناء مرة واحدة جرت بشكل محدود ومقنن خلال عام ٢٠٠٤ ، ولم تعد بعدها دائرة المرور تقوم بإصدار أرقام للسيارات، إضافة إلى السنويات الخاصة بها، مما اضطر أصحاب السيارات الحديثة والمستوردة من الخارج، التي لا تحمل أرقاما خاصة بها إلى شراء أرقام تعود إلى عهد النظام السابق لسيارات قديمة ومستهلكة خارجة عن نطاق الخدمة، مما أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار تلك اللوحات وصلت إلى خمسين ورقة، أي ما يعادل خمسة آلاف دولار أمريكي . برر بعض المسؤولين في دائرة المرور عدم منح أصحاب السيارات الحديثة اللوحات المعدنية التي تحمل أرقاما صادرة عنها بعدم وصول المعمل الخاص بإصدار هذه الأرقام من ألمانيا، لكن هذا المعمل لم يصل حتى هذه اللحظة، حيث لا تزال دوائر المرور تمتنع عن إصدار هذه اللوحات المعدنية . بعض المواطنين أكدوا أن أموال الجباية الضخمة التي تدخل إلى خزائن دوائر المرور تكفي لجلب عشرات المعامل إلى العراق، ويرجح بعض المواطنين وجود اتفاق سري بين المرور وأصحاب معارض السيارات يقضي بعدم منح الأرقام مقابل الاستمرار في استيراد السيارات إلى البلاد. ويقوم أفراد المرور بفرض غرامات باهظة على أصحاب المركبات، تكون أحيانا بشكل متعسف. ويؤكد بعض رجال المرور أنفسهم أن بعض هذه الغرامات تكون مفروضة عليهم من قبل المدراء الذين يطالبونهم بمبالغ مالية محددة كل يوم، مما يدفعهم إلى فرض غرامات بشكل غير قانوني وغير شرعي، حيث لا يملك سائقو المركبات أي خيارات أخرى لمنع حصول هذه الغرامات بحقهم. ربما يكون هذا الكلام صحيحا وربما يقع في خانة بعد الشبهة والفساد المالي الذي يمارسه بعض رجال المرور، راجعين الأمر إلى مرؤوسيهم.

صيف لاهب وازدحام

المرور رجل القانون

عندما نقوم بتطبيق القانون تقوم الدنيا ولا تقعد!

هل يستفيد رجل المرور من تحرير مخالفة؟

المخالفات على ناس وناس

مَن المستفيد من غياب معمل إصدار الأرقام الجديدة؟

من يجرؤ على تحرير مخالفة لسيارة مظللة تحمل صافرة إنذار وتسير رونك سايد؟!